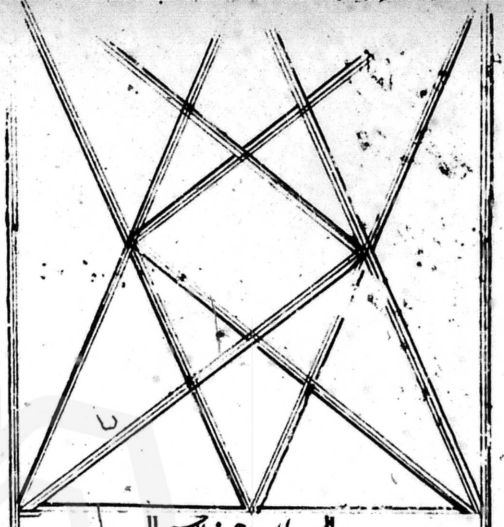

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بدا وبعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اقتداء وباحسن النظام
وعملا على حديث خير الانام عليه وعلى آله التحية والسلام وهو كل امر
ذي بال لم يبدا بحمد الله فهو اقطع والحمد هو الوصف الجميل على الجميل الاختياري
حقيقة او حكما كصفات الباري تعالى والام فيه للجنس او للاستغراق وتخيل
ان يكون للعهد اشارة الى الحمد المحبوب والمرضي له تعالى المذكور في قوله تعالى
الحمد لله اضعاف ما حمده جميع خلقه كما يحبه ويرضاه واختار اسمية الجملة
لدلالتها لكونها دالة على الثبات والدوام وقدم الحمد لانه المناسب
لمقتضى المقام وهي في الاصل جمع فعلة فتكون انشاء للحمد ويحتمل ان

THE BRITISH LIBRARY
ORIENTAL AND INDIA OFFICE COLLECTIONS

ان يكون اخبارا بجواز الحامد بها لله تعالى منصفا للحمد فان الاخبار
بذلك يعين الحمد وانتظم لذات الواجب الوجود المتصف بجميع صفات
الكمال للاسم المفهوم الواجب بالذات كما قيل لانه ينافيه ودلالته على
التوحيد عليه ولذلك اختار ولك دون الرحمن ثم اراد بعد الايماء
الى استحقاقه بجميع صفات الكمال بالاجمال ان يتوسل بعض اشعار
ببراعة الاستهلال فقال الذي لا مانع لحكمه مريدا بالمنع معناه اللغوي
ويحتمل ان يكون المعنى الاصطلاحي بحمل الانكار المستفاد من كلا الانكار بوجودها
ان تابوا فيه ارتد عوا فيه كقوله تعالى نحو طاريه فيه ولا ناقض لتقضيه
وقدره ثم لما كان ثناء عليه السلام وسيلة بوصول حكمه الينا واصحابه
حرش بين لنا انه ردف التحميد بالصلوة فقال والصلوة وهي في اللغة
مطلقا العطف فاذا نسب الى الله تعالى وسبحانه يراد به الرحمة الكاملة واذا
نسب الى الملوكة يراد به الاستغفار واذا نسب الى المؤمنين يراد به
قضاء قولهم اللهم صل على محمد عظم في الدنيا بابلاء دينه ما اتقبل شريعته
الآخرة بتشفيعه وتضعيف اجره على سعيه في تبليغه وتبيينه
انا وفي الحديث انا سيد ولد آدم ولا فخر والنبي فاعل هو الذي

واما كون كل متغير محلا للحوادث فلان التغير انما هو انتقال الشئ من
حالة الى حالة اخرى وتلك الاخرى حادثة لانها وجدت فيه بعد
ما لم تكن موجودة ثم تلك الاخرى قائمة بذلك الشئ المتغير لامتناع
قيام الصفة بدون موصوفها فيكون ذلك المتغير محلا للحوادث فان
عند كل تغير وانتقال يكون محلا للحادث لم يكن هو محلا واما ان كل ما لا
يخلو عن الحوادث فهو حادث فلان الاعيان الثابتة لا يخلو عن احد الامرين
عن الكون والكون وهما حادثان بيان عدم الخلو ان الاعيان لا يخلو عن احد الامرين
في جزء آخر فان كانت من حيث كونها في ذلك الجزء الآن مسبوقة
بكون آخر فيه فهي ساكنة وان لم تكن مسبوقة بكون آخر فيه بل بكون
في حيز آخر فمتحرك ويقول المانع لانا ذلك لانحصار لم لا يجوز ان لا
يكون مسبوقة بكون آخر اصلا كما في آن الحدوث ويكون خالية عن
الحركة والسكون كليهما فلا محل يح ان يرد ويقول اما ان يكون الآن
ثابتا او لا فان كان ثابتا فقد تم الدليل والا يلزم ثبوت المطلوب وهو
حدوث الاعيان لانه اذا لم يكن الشئ مسبوقا بكون آخر فلا شك
في حدوثه وقيل بخلافه يعني ان بعضهم قالوا ليس للعلل ان يقول ذلك

عن الكون

دليل لابد من اثبات المقدمة الممنوعة او التغير الى دليل آخر فانه اذا
اثبات الحكم بالدليل ولا يتحقق ذلك الا بتحقيق الطرفين واما
اختاره المصرح هو الاظهر لان المقصد الاصلي من اثبات المقدمة
الممنوعة ثبوت المطلوب متى ثبت بدونه لا حاجة اليه واليه اشار بقوله
وقيل يستحسن توقف المانع الى اتمام المعلل الدليل ان المعلل ربما
يثبت المقدمة بعد اتمام الدليل فيستغني السائل عن المنع وقيل بخلافه
لان المعلل كثيرا ما لا يتمكن من اثبات تلك المقدمة فيترك الدليل ويتشبث
بدليل آخر فيا من من طول المناظرة والاول اولى لان الظاهر من
حال المعلل الاثبات دون النقض والمعارضة يجوز ان يتعلق بقوله
ويستحسن وهو الظاهر ويحتمل ان يكون متعلقا بالاختلاف المفهوم من
السابق فان التوقف فيهما واجب بالاتفاق اما في النقض فلانه
كلام على الدليل فما لم يتم لم يتجه واما في المعارضة فلانها مقابلة الدليل
بالدليل فقبل تمامه لم يتحقق وقالوا يجوز نقض حكم ادعى فيه البداهة لرجوعه
اي ذلك النقض الى منع البداهة مع السند وهو ما ذكر لاثبات المنقض
وفيه نظر لامكان رجوعه الى النقض بل الى المعارضة ايضا كذا في الحاشية

(الصواب ان يقال لرجوعه الى النقض بل الى المعارضة ايضا كذا في الحاشية)

يقال وفيه ان هذا الدليل على تقدير تمامه يدل على ان الكلام صفة
ثابتة له تعالى واما على انه موجود في نفسه بوجود غير مسبوق بالعدم فلا الا
ان يكون كالقدم الذاتي والوجود الذاتي ولا يلزم من كون الشئ
صفة الشئ وثابتا له كونه موجودا وثابتا في نفسه مطلقا فضلا عن ان يكون
الاول والا يلزم ان يكون للواجب تعالى صفات موجودة ازلية
اكثر من ان يحصى مع انه ليس كذلك عقلا ونقلا فان قيل مدعى ليس الا
ان الكلام صفة ثابتة له اذ لا وجود في نفسه ليس بماخوذ في الدليل
فاندفع الشبهة قلنا هو يقولون بوجود الكلام وعدوه من الصفا
القديمة ودليلهم هو هذا على ان كونه ثابتا له تعالى في الازل ايضا لا يلزم
من الدليل فيه فيه فيه فيه فيمنع بجواز ان يقال لانسلم انه
اسنده الى ذاته حقيقة لم لا يجوز ان يراد خلق الكلام على سبيل المجاز
سواء كان في النسبة او في الظرف فيندفع بالاصل تقريره ان الحقيقة
اصل والمجاز فرع فلا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة انما الاصل على
من زعم انه اراد غير المعنى الاصل او ينقض بالخلف بان انه اسند
الخلق الى ذاته كالكلام حيث قال الله تعالى خلق سبع سموات الا يقول

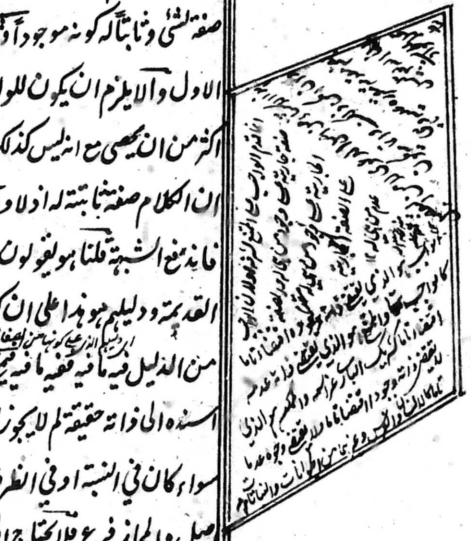

فيوجد الدليل الدال على ان الكلام مع صفة ازلية في الخلق الضائع
انه امر اضافي اذ هو عبارة عن تعلق القدرة فالمقدور تختلف الحكم عن
الدليل واليه اشار بقوله بان قيل انه اضافة القدرة الى المقدور
والقدرة صفة ازلية يؤثر في المقدورات عند تعلقها بها فيمنع مستندا
بانه حقيقي بان يقال لانسلم انه اضافي لم لا يجوز ان يكون حقيقة
كالقدرة او يعارض بانه نادية الحروف الحادثة تقريره ان يقال
ان دليلكم فان دل على ان الكلام صفة ازلية قائمة بذاته تعالى
لكن عندنا ما يدل على انه ليس كذلك وهو ان الكلام مركب من
الحروف الحادثة وكل ما كان كذلك لا يكون ثابتا في الازل وقد
علم من هذا التقرير في عبارة المصنع من المسامحة اذ الكلام ليس نادية
الحروف بل هو مركب من الحروف كما ذكره وهو المراد ويويد قوله
فيمنع بان يقال لانسلم ان الكلام مركب من الحروف وسنده المنع
قوله ان الكلام لغيي الفوائد وانما جعل الكلام على الفوائد دليلا الكلام
الاول بالمعنى الغير المشهور الذي قال به القائلون بان الله تعالى متكلم
والثاني بالمعنى المشهور ولما كانت هذه المسئلة من غوامض علم الكلام